الممارسة المنهجية في المقالات المنشورة في الدوريات العربية
مراجعة مقارنة لمقالات علم الاجتماع والتربية

خالد عبد الفتاح عبد الله(*)

أستاذ مساعد علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة حلوان.

مقدمة

تعَدّ الممارسة المنهجية أحد أبرز جوانب الإنتاج المعرفي العلمي، وكاشفة عن مدى فهم واستيعاب التفكير العلمي. وعلى ما يبدو أن هذه الممارسة المنهجية على مستوى البحث الاجتماعي العربي بها بعض التشوّهات، ويسودها نماذج نمطية تعكس قصوراً، أو على الأقل شكلانية في الإنتاج العلمي. في ضوء ذلك، تركز هذه الدراسة على تشخيص الممارسة المنهجية في البحث العلمي العربي، وبخاصة في مجالَي التربية وعلم الاجتماع، للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: أين تقع دراسات علم الاجتماع المنشورة في الدوريات العربية مقارنة بالدراسات التربوية، وخصوصاً من جهة مناهج البحث؟ ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى تساؤلين فرعيين هما:

- ما ملامح الممارسة المنهجية السائدة في المقالات المنشورة في الدوريات العربية في مجالَي التربية وعلم الاجتماع؟
- ما أوجه الشبه والاختلاف في الممارسة المنهجية في المقالات المنشورة في الدوريات العربية بين مجالي التربية وعلم الاجتماع؟

يأتي الاهتمام بمراجعة المقالات المنشورة في الدوريات العلمية، لخصوصيتها كمنتج علمي معرفي ذي شأن في تطور المعرفة العلمية، فتكشف مراجعتها عن الأنماط المنهجية السائدة لدى الباحثين، والتي تعتمدها هيئات تحرير الدوريات العلمية، ومراجعي المقالات العلمية. وفي ضوء ذلك، تحمل هذه القضية دلالات أعمق كثيراً من مجرد الحكم على القدرات المنهجية لمنتجي المقالات العلمية، ولكن قد تجيب بصورة غير مباشرة، عن ضعف مستوى النشر العلمي في العلوم الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع تحديداً. فهذه المراجعة قد تكشف عن الجوانب الإيجابية والسلبية في الممارسة المنهجية السائدة في دوريات

(*) البريد الإلكتروني: khaled721@yahoo.com

علم الاجتماع العربية، وتجيب عن التساؤلات الخاصة بأسباب ضعف معدلات النشر الدولي لدى المتخصصين فيه، بافتراض أن التخصصات العلمية التي ترتفع لديها معدلات النشر الدولي، من الوارد أن تظهر في مقالاتها ممارسات منهجية قد لا تكون شائعة في الحقول العلمية نادرة النشر الدولي كعلم الاجتماع.

وسعياً لتحقيق الإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد اعتمدت على نوعين من البيانات: بيانات ثانوية في تحليل مقالات علم التربية، وبالتحديد مراجعة وإعادة قراءة خمس دراسات أنتجت حديثاً حول خمسة موضوعات في علم التربية حللت فيها 589 مقالاً تربوياً منشوراً في الدوريات العربية، للوصول حول نتائج تتعلق بالممارسة المنهجية المتبعة في المقالات التربوية؛ وبيانات أولية، في مجال مقالات علم الاجتماع، تم جمعها من دوريات علم الاجتماع العربية.

أولاً: مراجعة الأدبيات

على مستوى أدبيات علم الاجتماع، يعدّ تاريخ الاهتمام برصد اتجاهات الإنتاج البحثي حديث العهد نسبياً. ولا توجد مقاربة منهجية متفق عليها، ورغم أن التحليل الببليومتري يمثل قاسماً مشتركا في هذه الأدبيات (بدوي، 2008؛ بدوي، 2010؛ بدوي، 2014؛ الخليفة، 2014؛ رمعون، 2014؛ حنفي وأرفانيتس، 2015؛ بامية، 2015؛ هراس، 2015؛ زايد، 2016؛ الأطرش، 2016؛ بلفقير، 2016). إلا أن بعض هذه الأدبيات لم يقف عند التحليل الببليومتري، واستخدمت مداخل منهجية أخرى مثل مدخل تحليل الخطاب وتحليل المضمون (بدوي، 2008؛ حنفي وأرفانيتس، 2015؛ زايد، 2016). فقد حاولت دراسة أحمد موسى بدوي (2008) تطبيق منهج التحليل النقدي للخطاب على الرسائل الجامعية لتنميط خطابات تبرير الاختيار وصياغة مشكلة البحث، واستخدام المراجع وطرائق الاستشهاد، والمرجعية النظرية، والممارسة المنهجية، وعرض وتفسير النتائج. وطبقت دراسة أخرى لبدوي (2010) منهج التحليل النقدي للخطاب على أحد جوانب الممارسة المنهجية في المقالات العلمية وهو طرائق الاستشهاد كما طبقت تحليلاً كمّياً لبعض المؤشرات التي تقيس قدرة القراءة والاستشهاد والعلاقة بين النص والاستشهاد. بينما تبنت دراسة حنفي وأرفانيتس (2015) تحليل المضمون لاستكشاف المعرفة المنتجة حول أحد الموضوعات البحثية وهو موضوع الانتفاضات العربية. وعلى نحو أقرب حاولت دراسة أحمد زايد (2016) تحليل مضمون الرسائل الجامعية من حيث صياغة مشكلة البحث، والدراسات السابقة؛ الأطر النظرية المستخدمة؛ الأطر المنهجية المستخدمة؛ المراجع المستخدمة، إلى جانب التكوين الشكلي العام للرسائل كتقسيم الرسائل إلى بابين نظري منهجي.

تتنوع الإجراءات المنهجية المتّبعة في أدبيات علم الاجتماع المعنية برصد اتجاهات الإنتاج البحثي. فعلى مستوى العيِّنة، نجد دراسات تقف عند رصد اتجاهات البحث في مجلة علمية بعينها مثل مجلة **إضافات** أو **إنسانيات** (حنفي وأرفانيتس، 2015؛ رمعون،

2014)، ودراسات تقارن بين أكثر من مجلة علمية (بدوي، 2010؛ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015؛ هراس 2015)، وتتبنى بعض المعايير لاختيار الدوريات العلمية، منها معيار تعدد أنواع المؤسسات التي تنشرها، والتنوع في وتيرة الصدور بين الشهري والفصلي والسنوي (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015؛ هراس 2015)، ودراسات تقارن بين أكثر من مجال علمي كعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والإعلام، وعلم التربية (زايد، 2016). ولا يوجد اتفاق حول الفترة المرجعية التي تقف عندها الأدبيات، فمنها ما يحددها بخمس سنوات (بدوي، 2008؛ زايد، 2016؛ التايب، 2016)، ومنها ما يتبنى المسح الشامل للإنتاج البحثي (رمعون، 2014؛ الخليفة، 2014؛ الأطرش، 2016)، أو يختار عيِّنة منه (بدوي، 2008؛ زايد، 2016).

تخلص أدبيات علم الاجتماع إلى نتائج متنوعة؛ ففي الدراسات التي تعتمد على التحليل الببليومتري، تظهر نتائج حول تركيز الاهتمام البحثي على قضايا أو موضوعات بحثية بعينها، وتهميش مجالات بحثية (بدوي، 2008؛ هراس، 2015؛ زايد، 2016)، فقد خلصت دراسة بدوي (2008) إلى تهميش ميادين بحث جوهرية، مثل بحوث النظرية والمناهج، وبحوث علم اجتماع السكان وعلم الاجتماع الريفي والصناعي وغيرها من البحوث التطبيقية، وكذا علم الاجتماع الديني. بينما تكشف الأدبيات التي تتبنى مقاربات منهجية أخرى عن نتائج أعمق حول أشكال ومضمون الممارسة المنهجية في الإنتاج البحثي. فأكدت دراسة زايد (2016) ندرة وجود صيغة مثالية لمشكلات البحوث داخل الرسائل العلمية. وحددت الدراسة خمسة أنماط لصياغة المشكلة البحثية شائعة في الرسائل العلمية، وأن أسلوب مراجعة الدراسات السابقة يبتعد أيضاً عن النموذج ويغلب عليه العرض السردي. ويضيف بدوي (2008) أن مساحة الاستشهاد تفوق مساحة النص المنتج من طرف الباحث، والإغراق في الاستشهاد الاستعراضي في كتابة النصوص، وأن الخطاب النظري أضعف جزء في مكونات البحوث، وصنف الخطاب النظري في الرسائل العلمية في ثلاثة أنماط هي: خطاب «الوجبة النظرية الجاهزة» وهو نص ذو أفكار أيديولوجية عارية من الخطاب العلمي؛ وخطاب «الاختلاف النظري المتعسف»، والذي يمثل اختلاف الباحث مع كل ما يطرحه، ويعكس تشوش المفاهيم لدى الباحث؛ وخطاب «العجز عن التفسير» والذي يعرض فيه الباحث نتائجه بدون أي بوصلة نظرية لها.

أما على مستوى التربية، فالاهتمام بدراسة اتجاهات الإنتاج البحثي قد سبق مثيله في مجال علم الاجتماع، رغم أن المقاربات المنهجية تأخذ نفس الاتجاه. فيمثل الاعتماد على التحليل الببليومتري قاسماً مشتركاً في أغلب الدراسات (كداي، 2013؛ هاشم، 2013؛ الأمين، 2013). وتظهر دراسات تتبنى مقاربات منهجية أخرى بخلاف التحليل الببليومتري، أو على الأقل بجانبه (العتيبي، 1993؛ الأمين، 2013، الأمين، 2016). فقد كونت دراسة العتيبي (1993) نموذجاً لتقويم الإنتاج البحثي تضمن 19 بنداً، هي: موضوع الدراسة، العنوان مع المضمون، هدف الدراسة، أسئلة الدراسة، أسئلة الدراسة الهدف، تصميم الدراسة، مفاهيم الدراسة، العيِّنة، طريقة معالجة البيانات، الدراسات السابقة، مناقشة النتائج، الأداة، عرض النتائج، التوصيات، المراجع، الأسلوب، اللغة، التوثيق، الحكم العام.

واستخدمت دراسة هاشم (2013) منهجية تحليل الخطاب. في المقابل قدمت دراسة الأمين (2013) مقاربة منهجية أخرى فاقترحت عدداً من النماذج البحثية وصنفت الإنتاج البحثي وفقاً لها. ونقحت دراسة الأمين (2016) هذه النماذج في أربعة نماذج بحثية[1] هي: نموذج التجريبية المجردة، والنموذج المعياري، والنموذج التطبيقي، والنموذج التحليلي.

وتتنوع أدبيات التربية في إجراءاتها المنهجية لدراسة اتجاهات الإنتاج البحثي، فمنها ما يدرس حالة الإنتاج البحثي في قسم علمي بأسلوب المسح الشامل لكل الإنتاج البحثي (كداي، 2013؛ هاشم، 2013)، ومنها ما يركز على الإنتاج البحثي المنشور في دورية علمية بعينها مثل دراسة (العتيبي، 1993) التي هدفت تقويم الأبحاث المنشورة بدورية **التربية المستمرة**. وفي مقابل ذلك هناك اتجاه بحثي آخر في إجراءاته المنهجية ظهر في دراسات الأمين (2013؛ 2016) حيث اعتمدت تسجيلات قاعدة بيانات شمعة في 2013/9/22. وضمت تسجيلات شمعة مقالات علمية ورسائل وأطروحات، واختارت منها ما يتعلق بموضوع المعلمين وبلغ عددها 2329 تسجيلة، وركزت على سبع موضوعات متعلقة بالمعلمين. واختارت دراسة الأمين (2013) 184 رسالة وأطروحة قرئت ملخصاتها وصنفتها وفقاً للنماذج البحثية التي اقترحتها. بينما وسعت دراسة الأمين (2016) العيِّنة المفحوصة إلى 231 رسالة وأطروحة. ولا يوجد اتفاق في أدبيات دراسة اتجاهات البحث التربوي حول الفترة المرجعية التي تغطيها الأدبيات، فبينما حددت دراسة العتيبي (1993) الفترة الزمنية 1980 وحتى 1987، حددت دراسة كداي (2013) الفترة الزمنية من بداية 1980 وحتى 2012، وهي الفترة التي تغطي تاريخ القسم العلمي، في حين حددت دراسة هاشم (2013) الفترة الزمنية بعشر سنين حيث ركزت على الإنتاج التربوي في الفترة من 2000 وحتى 2010.

وبخلاف النتائج التي تخلص إليها الأدبيات التي تبنت مقاربة التحليل الببليومتري، فقد كشفت الأدبيات عن نتائج جوهرية مثل هامشية حضور نموذج البحث التحليلي مقارنة بالحضور الغالب للنماذج البحثية المعيارية.

---

(1) نموذج التجريبية المجردة، هو نمط شديد التعلق بالمنهجية المضبوطة، بل إن المنهجية فيه هي لب الدراسة، بحيث لا يجد القارئ فيه أي فكرة، هو فارغ بهذا المعنى، إنه يهدف فقط إلى إظهار دلالة الفروق الإحصائية (الأمين، 2016: 9). والنموذج المعياري: هو الذي تقوم الدراسات فيه على التماهي مع الفاعل الاجتماعي الذي يقيِّم الواقعة التربوية ويقترح تطويرها. ويتخذ هذا النمط شكلين رئيسيين: التقييم والتقرير (الأمين، 2016: 12). أما النموذج التطبيقي فيتميز بأن الباحث فيه يفحص برنامجاً (أو أداة أو برمجية... إلخ) معيناً واضح التحديد من حيث مواصفاته، لجهة مدى فعاليته في تحقيق نتائج معيّنة (كتحسن الأداء، تحسُّن الإنجاز، زيادة الفعالية... إلخ) مطبقاً عموماً المنهج الاختباري (مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية ـ اختبار قبلي واختبار بعدي). ويستخدم هذا النمط التقنيات الإحصائية ويبحث عن الفروق الدالة، لكنه يعتمد نتائج العمليات الإحصائية كبيِّنة على النتيجة وليس كنتيجة. (الأمين، 2016: 14)، وأخيراً النموذج التحليلي وهو الذي يعتبر أن الواقعة التربوية تتمثل بمفاهيم ومقولات يجب كشفها بصيغة معرفة وتعميمها. ويقوم على هاجس تطوير المعرفة التربوية (الأمين، 2016: 17).

إن التساؤل الذي نحاول البحث عن إجابة له هنا هو: ما النموذج الذي يمكن أن نستخلصه ونعتمده في مراجعة مقالات التربية وعلم الاجتماع المنشورة بالدوريات العربية؟ توجد إجابات متناثرة في الأدبيات التي تم عرضها، من المهم تجميعها وتنسيقها في نموذج يتم الاعتماد عليه في عملية المراجعة. ومن أجل تنقيح هذا النموذج لأهداف الدراسة الحالية. فإن عملية المقارنة بين تخصصين علميين تستدعي التغاضي عن بعض المعايير، أو تعديل البعض الآخر، مع التركيز على ملامح ممارسة العملية البحثية في كل مجال علمي من مجالي الدراسة. ولا يميل النموذج الذي تقترحه الدراسة إلى تبني التحليل الببليومتري.

تفرض مراجعة الممارسة المنهجية متابعة جميع الخطوات البحثية والتي يمكن أن نحددها في: الشكل العام للمقالة البحثية من حيث عناصرها وأقسامها؛ طريقة صوغ المشكلة البحثية وتبريرها وإلى أي مدى يتم توظيف نتائج مراجعة الأدبيات من ناحية أو المنطلقات النظرية من ناحية أخرى في تبرير المشكلة البحثية؛ طريقة مراجعة الأدبيات وإلى أي مدى تقترب من خصائص وسمات المراجعة الجيدة للأدبيات؛ طريقة صياغة منهجية الدراسة؛ طريقة عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، طريقة توظيف المراجع وطرائق الاستشهاد العلمي؛ وأخيراً معيار يتعلق بالحكم العام على الممارسة المنهجية، ويمكن أن نسترشد هنا بتنميط عدنان الأمين (الأمين، 2013) للنماذج للمنهجية. يعتمد تكوين النموذج التحليلي أساساً، على إسهامات أحمد زايد، وأحمد موسى بدوي من مجال علم الاجتماع، وإسهامات عدنان الأمين من مجال التربية. ولعل إسهامات هؤلاء الثلاثة وتشبيكها في نموذج تحليلي واحد، قد يكون أكثر فائدة في عملية المراجعة النقدية للمقالات المنشورة في هذين المجالين العلميين. كما يلقي هذا النموذج بظلاله على منهجية هذه الدراسة، حيث أنه سيكون أكثر فعالية عند تطبيقه على المقالات التي تتضمن تقارير لبحوث ميدانية فقط، وسوف تقل فعاليتها أو تكاد تنعدم عند تطبيقه على أي أنواع أخرى من نصوص المقالات.

ثانياً: الممارسات المنهجية في مقالات التربية

تعتمد هذه الفقرة على إعادة قراءة خمس دراسات حول الممارسة المنهجية في المقالات التربوية المنشورة في دوريات علمية (منشورة في هذا العدد). حللت الدراسة الأولى 81 مقالاً منشوراً خلال الفترة 2008 ـ 2016، وغطت الدراسة الثانية 99 مقالاً منشوراً في الفترة 2014 ـ 2016. أما الدراسة الثالثة فقد حللت 63 مقالاً منشوراً في الفترة 2007 ـ 2016، وحللت الدراسة الرابعة 122 مقالاً منشوراً في الفترة 2011 ـ 2015، وحللت الدراسة الأخيرة 224 مقالاً منشوراً في الفترة 2007 ـ 2016. أي أن الدراسات الخمس فحصت ما مجموعه 589 مقالاً منشوراً خلال الفترة 2007 ـ 2016، وهو عدد كبير من المقالات، ومتنوع المراجعة بأكثر من باحث، للدرجة التي تسمح بتعميم نتائج مراجعتها. ونعرض هذه النتائج على النحو التالي:

1 ـ ادّعاء الحياد العلمي: العلمية الشكلية

تتسم المقالات التربوية بالنزعة إلى التجنب وادعاء الحياد العلمي والذي تجسد بغياب السياق الاجتماعي، و/أو النزعة إلى المعيارية، من خلال الحرص على التوصيات الموجهة إلى المسؤولين، والنزعة إلى العلمية الشكلية، أي استخدام المفاهيم والأدوات العالمية والمراجع دون تفاعل جدي مع الطروحات العالمية ومواكبتها (عدنان الأمين)، كما استخرجت دراسة الأمين مجموعة من النماذج البحثية التي توسلتها المقالات للوصول إلى أبحاث شكلية لا تهتم بالإضافة المعرفية.

2 ـ شيوع المنهج الكمّي وغياب المناهج النوعية

تجمع الدراسات الخمس على شيوع المنهج الكمّي في المقالات التربوية. فالاستبانات والمقاييس تجتاح أكثر من نصف الدراسات موضوع الإنصاف في التعليم، فالعدد الأكبر من مقالات موضوع تربية الطفولة المبكرة تعتمد المنهج الوصفي (وأحياناً يقال الوصفي الارتباطي أو المسحي أو التحليلي أو الارتباطي المقارن) وقد يذكر ذلك صراحة (54 مقالة) أو بدون ذكر مباشر (7 مقالات). والأغلبية العظمى من مقالات تربية الطفولة (95 مقالة من 99) تستخدم الطرائق الكمّية. أما الأدوات الأكثر استخداماً فهي المقاييس والاختبارات (65 مقالة) تليها الاستمارات وقد تكون مشتركة معها (37 مقالة). وفي مقالات تعليم التاريخ يسود المنهج الكمّي بنسبة 83 بالمئة، ويأخذ شكل قياس لآراء العيِّنة في أغلب الأحوال، وفي موضوع تعليم العلوم تسود المناهج الكمّية بنسبة 82 بالمئة من جملة المقالات. وفي موضوع الإدارة التربوية فإن الاعتماد على المنهج الكمّي كمنهج للبحث قد ساد في 95 بالمئة من الدراسات، وهذه الهيمنة لمنهجية البحث الكمّي تعتمد على استبيانات مبنية بطريقة عشوائية دون قاعدة مفاهيمية نظرية.

وهناك شبه غياب للمناهج النوعية، فتؤكد دراسة تربية الطفولة المبكرة على غياب أي طرائق نوعية من مثل المقابلات أو دراسة الحالة، أو تحليل النصوص. ويغيب المنهج النوعي بشكل شبه كلي، وهو ما يؤشر إلى طريقة بحث تقليدية، وضعف المنحى التجديدي للمقاربات التربوية. كما تؤكد دراسة تعليم التاريخ أن المنهجية البحثية الأقل استخداماً في هذه الأبحاث كانت المنهجية النظرية إذ اعتمدت فقط من قبل 3 بالمئة من مجموع المقالات. وأكدت ذلك أيضاً دراسة الإدارة التربوية حيث لاحظت ندرة المقالات التي اعتمدت المنهج النوعي (أقل من 5 بالمئة من مجمل المقالات). وفي دراسة تعليم العلوم كانت نسبة الأبحاث النوعية 14.8 بالمئة، منها 11.5 بالمئة تحليل محتوى ولم تتجاوز نسبة الأبحاث المختلطة 3.3 بالمئة.

3 ـ شيوع التصميمات البحثية الوصفية

تؤكد دراستا الإنصاف في التعليم وتربية الطفولة المبكرة شيوع المنهج الوصفي، وتؤكد دراسة تربية الطفولة المبكرة أن العدد الأكبر من المقالات (54 مقالة) تذكر صراحة، أو

بدون ذكر مباشر (7 مقالات)، أنها تعتمد المنهج الوصفي (وأحياناً يقال الوصفي الارتباطي أو المسحي أو التحليلي أو الارتباطي المقارن). أما في موضوع تعليم التاريخ فإن 14 بالمئة من المقالات اعتمدت على منهجية التحليل الوصفي لمضمون مناهج وكتب التاريخ، وهي نسبة أقل ربما ترجع إلى طبيعة الموضوع. إن تركيز البحوث المنشورة في الدوريات العربية على نوع واحد من تصميمات البحث (Research Designs)، رغم تنوعها، يكشف عن سمة في الممارسة المنهجية للباحثين العرب قد لا تستوعب إمكان توظيف أنواع تصميمات البحث الأخرى، والاستفادة العلمية منها.

4 ـ حضور تصميم البحث التجريبي وشبه التجريبي

يظهر تصميم البحث التجريبي في المقالات التربوية، وإن كان يشيع استخدامه في موضوعات دون الأخرى، فخلصت دراسة تربية الطفولة المبكرة (والتي غطت 99 مقالاً في الفترة من 2014 ـ 2016) إلى أن المنهج التجريبي (22 مقالة) أو المنهج شبه التجريبي (17 مقالة)، أي بنسبة 39.4 بالمئة من إجمالي المقالات، يستخدم بشكل واسع نسبياً. بينما في دراسة تعليم التاريخ فإن 70 بالمئة من المقالات اعتمدت منهجية تجريبية. وتضمنت جميع هذه الدراسات عيِّنة ضابطة وعينة تجريبية. وأكدت دراسة تعليم العلوم أن هناك نحو 82 بالمئة من المقالات كانت كمية موزعة بين تجريبية وشبه تجريبية وغير تجريبية. شكلت الأبحاث التجريبية نحو ثلث مجمل الأبحاث ومثلت كل من الأبحاث شبه التجريبية وغير التجريبية نحو ربع الأبحاث.

5 ـ أدوات جمع البيانات: الاستبيانات والاختبارات

ترتب على سيادة المناهج الكمّية دون النوعية شيوع استخدام أدوات بعينها دون الأخرى، وهذه سمة أخرى من سمات الممارسة المنهجية في البحث التربوي العربي، حيث يشيع استخدام الاستبيانات كأداة لجمع البيانات في أغلب المقالات التربوية بتنوع موضوعاتها البحثية. ففي مقالات الإدارة التربوية تم ملاحظة كثرة استخدام الاستمارات والاستبيانات التي استُخدمت في نحو 97 بالمئة من المقالات. وأكدت دراسة تعليم العلوم أن أكثر أدوات جمع البيانات استخداماً كانت الاختبارات بنسبة 58.9 بالمئة وأن نحو ثلثي الاختبارات استخدمت أسئلة الاختيار من متعدد (67 من 103). وشكلت الاستبيانات 11.4 بالمئة من الأدوات المستخدمة، والمقاييس 13.7 بالمئة من الأدوات. وأشارت دراسة تعليم العلوم إلى أن أدوات القياس الخاصة بجمع البيانات النوعية مثلت ما نسبته 15.4 بالمئة، أكثر من نصفها كان لتحليل الوثائق، واستُخدم كل من تخطيط الوحدة الدراسية والكتابة التأملية ووصف حل المسألة في دراسة واحدة فقط. كما أن الأداء العملي، كأداة من أدوات التقييم البديل، استخدم في دراسة واحدة فقط.

6 ـ طرائق مراجعة التراث البحثي

لم تغطِّ الدراسات الخمس طرائق مراجعة التراث البحثي في المقالات التربوية التي حللتها، ولكن الدراسة الوحيدة التي تناولت هذا الموضوع، وهي دراسة الإنصاف في التعليم، انتهت إلى أن أكثر الأنماط شيوعاً في مراجعة التراث البحثي هو الذي يقوم على عرض الملخصات، وهو أضعف طرائق مراجعة التراث البحثي، ويتعامل معه تعاملاً صورياً بحتاً، كإجراء شكلي لاستكمال شكل متطلبات العملية البحثية. وفي الغالب الأعم لا تنتهى طريقة عرض الملخصات إلى نتائج علمية تساعد على استكمال الإسهام المعرفي للمقالة التربوية، وبخاصة أن هذا النوع من عرض الأدبيات لا يخلص إلى تحديد نقاط التشابهات والاختلافات، ولا يحدد الفجوات المعرفية في بحث الموضوع المدروس بما يسمح ويبرر للإسهام المعرفي للمقالة.

7 ـ النماذج المنهجية

صنفت دراسة الإنصاف في التعليم المنهجيات العامة المعتمدة في المقالات في ثمانية أصناف، أربعة منها تقوم على جمع البيانات وتحليلها، وأربعة تقدم نصاً فكرياً يعالج موضوعاً معيَّناً، وهذه الأصناف هي: التحليلي، وتقرير الخبير، والأمبيريقي، ووجهة نظر، والمطالعة، والمحاضرة، والخطاب، والمراجعة. وتتفق دراسة الإدارة التربوية مع ما انتهى إليه عدنان الأمين في دراسته حول وساوس البحث التربوي (2016)، إذ يمكن استخلاص أمثلة مطابقة للأنماط التي وصفها (تجريبية مجردة، تجريبية خادعة، تقييم، تطبيق، وتحليل) بتوزيع مشابه، وتظهر طغياناً واضحاً للأنماط الأربعة الأولى.

8 ـ ضعف المساهمة المعرفية للمقالات التربوية

تخلص دراسات مراجعة المقالات التربوية، إلى ضعف المساهمة المعرفية للمقالات التربوية، حيث أكدت دراسة الإنصاف في التعليم أن المقالات التي قدمت معلومات لم تصل إلى الربع (23.5 بالمئة). والباقي (ثلاثة أرباع) تعتبر نتائجها غير مجدية من الناحية المعرفية. وتتفق مع ذلك دراسة الإدارة التربوية حيث تشير إلى أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها الأمين (2016) وأطلق عليها «ضعف المساهمة المعرفية» للأبحاث التربوية العربية، تنطبق إلى درجة كبيرة على المقالات التي تمت مراجعتها في مجال الإدارة التربوية، وانتهت إلى أن (80 بالمئة) من المقالات قد أغفلت اعتماد إطار مرجعي لبناء أدوات جمع المعلومات أو تأطير استنتاجاتها، وأن طرائق تحليل المعلومات قد تركزت على التحليل الإحصائي، وكثر الاعتماد على المتغيرات المختلفة بعيداً من الأهداف الوظيفية للبحث والمنفعة التطبيقية له. وخلصت دراسة تربية الطفولة المبكرة إلى أن الأبحاث لا تقدم معرفة مسنودة يمكن البناء عليها في رسم السياسات. حيث أنها تبدو عملاً أكاديمياً بحتاً، يعتمد على أصول محددة، وتهدف على ما يبدو إلى الأحقية العلمية الأكاديمية. وتبدو وكأنها مصبوبة في قالب واحد. وفي ضوء ذلك، تشير الأبحاث إلى تسييج الحقل التربوي،

داخل جدران التقييم والفحص والاختبارات. وتغلب المقاربة الشكلية على البحوث، يقوم الباحث فيها بالإضاءة على موضوع، وإعطاء الرأي فيه من خلال توصيات تتوجه إلى المجتمع عموماً أو إلى المسؤولين التربويين. وتبقى رؤى الباحثين أمراً فردياً، فلا تتجمع في إطار موحد ومنظم ومتراكم، بحيث يعطي للنتائج دلالة وقوة. ما يعني، ربما، أن المعرفة العلمية، ليست هي المحرك الأساسي للمقالات.

ثالثاً: منهجية مراجعة مقالات علم الاجتماع المنشورة في الدوريات العربية

في ضوء أهداف هذه الدراسة، فقد سعت لتبني مقاربة منهجية تصنف الممارسات البحثية في المقالات المنشورة في الدوريات العربية في ميدان علم الاجتماع، واستلزم ذلك تمثيل الدوريات العربية من حيث بلد الصدور، أو دورية الصدور، وغطت فترة تاريخية امتدت لخمسة أعوام لضمان التمثيل، وعند هذه النقطة تواجهنا مجموعة من الأمور المنهجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار، نتناولها فيها يلي:

1 ـ مجتمع البحث: دوريات علم الاجتماع في الوطن العربي

في الواقع إن الدوريات العلمية العربية التي تحمل نصاً في اسمها علم الاجتماع (إطار المعاينة) تعد على أصابع اليد الواحدة. والغالبية العظمى من الدوريات العلمية التي تنشر مقالات وبحوث علم الاجتماع هي دوريات متخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولا يتوفر قائمة بالدوريات العلمية العربية لعلم الاجتماع، وقد أولت الدراسة جهداً لإعداد قائمة بدوريات علم الاجتماع بوجه خاص، ودوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه عام. وتطلَّب إعداد هذه القائمة الرجوع إلى عدد من قواعد البيانات ومراجعة القوائم التي تعتمد عليها مثل قاعدة بيانات AraBase، والتي تشمل 387 عنواناً، وقاعدة بيانات HumanIndex، والتي تتضمن 511 عنواناً، وبعد تنقية هذه القوائم واستبعاد الدوريات غير المتخصصة في علم الاجتماع، والإبقاء على دوريات علم الاجتماع، ودوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية، واستبعاد الدوريات المتخصصة التي تصدر باللغة العربية ولكن مقر إصدارها بلد غير عربي. ونتج من ذلك إعداد قائمة تتضمن 203 دوريات عربية.

2 ـ عيِّنة الدوريات

اعتمدت الدراسة على عيِّنة عشوائية متعددة المراحل لتمثيل المناطق الثقافية في الوطن العربي، والتي قسمتها الدراسة إلى أربعة أقاليم كبرى. ويعرض الجدول الرقم (1) للتوزيع العددي والنسبي للدوريات على المناطق الثقافية في الوطن العربي. ونظراً إلى اعتبارات الجهد والتكلفة فقد تحدد حجم عيِّنة الدوريات بعشرة دوريات، يعرض الجدول الرقم (1) أيضاً توزيعها على المناطق الثقافية.

الجدول الرقم (1)

توزُّع الدوريات على الأقاليم الثقافية في الوطن العربي

الإقليم	البلد	عدد الدوريات	نسبة مئوية	عدد الدوريات	نسبة مئوية	حجم العيِّنة
الشام	الأردن	12	5.9	47	23.2	2
	العراق	13	1.5			
	سورية	6	1.0			
	فلسطين	8	14.8			
	لبنان	8	8.4			
الجزيرة العربية	السعودية	17	9.4	38	18.7	2
	الإمارات	3	6.4			
	البحرين	2	2.0			
	الكويت	4	8.4			
	اليمن	8	3.9			
	عُمان	1	4.9			
	قطر	3	3.0			
شمال أفريقيا	مصر	30	0.5	49	24.1	3
	السودان	19	3.9			
المغرب العربي	الجزائر	30	1.5	69	34.0	3
	المغرب	17	3.9			
	تونس	10	5.4			
	ليبيا	11	14.8			
	موريتانيا	1	0.5			
الإجمالي		**203**	**100**	**203**	**100**	**10**

ترتيباً على هذا التصنيف أسفرت عملية اختيار الدول عن اختيار الأردن ولبنان لتمثيل إقليم الشام، والسعودية والإمارات لتمثيل الجزيرة العربية، ومصر لتمثيل شمال أفريقيا، وتونس والجزائر لتمثيل المغرب العربي. كما أسفرت عملية اختيار الدوريات عن اختيار الدوريات التالية في قائمة عيِّنة الدراسة.

الجدول الرقم (2)
قائمة الدوريات المختارة لعينة الدراسة

البلد	عدد الدوريات	أسماء الدوريات
الأردن	1	المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ـ الجامعة الأردنية
لبنان	1	إضافات
مصر	3	المجلة العربية لعلم الاجتماع ـ مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ـ جامعة القاهرة
		المجلة الاجتماعية القومية
		مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس
السعودية	1	مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإمارات العربية المتحدة	1	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
الجزائر	1	مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية
تونس	2	المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية
		كراسات مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية
المجموع	**10**	

3 ـ عيِّنة المقالات

اعتمدت الدراسة على المسح الشامل لمقالات علم الاجتماع في الدوريات المختارة، بغض النظر عن موضوع الدراسة أو المقالة، خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، والتي تم تحديدها بخمس سنوات، أي الأعداد الصادرة خلال الفترة بداية من عام 2013 وحتى 2017. وركزت الدراسة في اختيار المقالات المنشورة على المقالات التي تمثل تقريراً لدراسات ميدانية بشكل أساسي. وأسفرت عملية حصر المقالات المنشورة في دوريات عيِّنة الدراسة، عن بلوغ عدد مقالات علم الاجتماع 211 مقالة.

الجدول الرقم (3)

بيان أعداد المقالات بدوريات عيِّنة الدراسة

البلد	اسم المجلة	عدد المقالات
مصر	المجلة الاجتماعية القومية	23
	المجلة العربية لعلم الاجتماع	14
	حوليات آداب عين شمس	28
لبنان	مجلة إضافات	35
الأردن	المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية	28
السعودية	مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية	9
الإمارات العربية المتحدة	مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية	8
الجزائر	مجلة جيل للعلوم الاجتماعية والانسانية مركز جيل البحث العلمي	30
تونس	المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية	12
	كراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	14
الإجمالي		211

وترتيباً على عمليات الاختيار هذه هناك العديد من القيود التي تحدّ من تعميم نتائج الدراسة. أول هذه القيود أن عملية إعداد إطار لدوريات علم الاجتماع قد اعتمد على الخبرة الشخصية للباحث، مما يترتب عليه استبعاد دوريات قد تكون في صميم التخصص. أيضاً يحد من تعميم النتائج انخفاض عدد المقالات في بعض الدول على نحو قد يستبعدها عن التمثيل، وتكون نتائجها متحيزة.

4 ـ استراتيجية تحليل البيانات

في سبيل تفريغ محتوى المقالات، اعتمدت الدراسة على بطاقة تفريغ تتضمن رصد مراحل الممارسة المنهجية، وبعض من معايير النشر، وشملت البطاقة: وجود ملخص، وكلمات مفتاحية، ومدى الاستشهاد ببيانات واقعية في صياغة المشكلة البحثية، والاستفادة بنتائج مراجعة التراث البحثي في صياغة المشكلة البحثية، وطرائق مراجعة التراث البحثي، ومدى الرجوع إلى الدراسات الأجنبية فيها، وطريقة عرض التوجهات النظرية، ومدى الرجوع إلى أصول المراجع العلمية عند الكتابة عن التوجهات النظرية، ومدى الاستفادة من التوجهات النظرية في صياغة المشكلة البحثية أو شرح المفاهيم أو مناقشة النتائج، وأنواع المناهج المستخدمة، وأدوات جمع البيانات المستخدمة، وإلى أي مدى تتوافر مناقشة للنتائج ولا تكتفي المقالة بتحليل البيانات، واستخدام المراجع (وبخاصة المراجع الأجنبية)، وحجم المراجع الأجنبية المستخدمة باستثناء ما استُخدم في مراجعة التراث البحثي، ومدى اعتماد المقالة على تقديم توصيات، وأخيراً النماذج المنهجية المتبعة. وتم تحليل البيانات على مستويين؛ المستوى **الأول** من التحليل اعتمد على المقالة العلمية كوحدة للتحليل، للوصول إلى نتائج حول الممارسة المنهجية على مستوى الوطن العربي؛ والمستوى **الثاني** اعتمد على التحليل على مستوى البلد، سعياً لرصد أنماط الممارسة المنهجية المتبعة في بلدان بعينها.

رابعاً: الخصائص العامة لمقالات علم الاجتماع

فضلنا قبل التطرق إلى رصد النماذج البحثية في مقالات علم الاجتماع، التعرف إلى السمات العامة للمقالات المنشورة في الدوريات العلمية، وهي سمات قد تتعلق أو تعكس في بعض منها معايير النشر السائدة في دوريات علم الاجتماع، ومنها مثلاً إلى أي مدى تلتزم مقالات علم الاجتماع بتوفير ملخص وكلمات مفتاحية للمقالة.

اختلف عدد المقالات التي أمكن حصرها من كل دولة؛ فقد بلغ إجمالي مقالات العيِّنة 211 مقالة تتوزع على النحو التالي: مصر 83 مقالة بنسبة 39.3 بالمئة، يليها لبنان بعدد 35 مقالة وبنسبة 16.6 بالمئة، ثم الجزائر بعدد 30 مقالة وبنسبة 14.2 بالمئة، يليها الأردن بعدد 28 مقالة وبنسبة 13.3 بالمئة، ثم تونس بعدد 18 مقالة وبنسبة 8.5 بالمئة، والسعودية والإمارات بعدد 9 و8 مقالات لكل منهما على التوالي.

وتوزعت المقالات من حيث نوعها على بحوث ميدانية بعدد 134 مقالة وبنسبة 63.5 بالمئة، أي ما يقرب من ثلثي مقالات علم الاجتماع المنشورة في دوريات عربية. وبحوث نظرية بعدد 64 مقالة وبنسبة 30.3 بالمئة، وعدد 13 مقالة بنسبة 6.2 بالمئة، تمثل عروضاً ومراجعات لكتب ومؤتمرات.

وعن توزيع مقالات كل دولة حسب نوع المقالة، تبين ارتفاع نسبة البحث الميداني إلى 63.5 بالمئة من إجمالي مقالات علم الاجتماع، وبلغت نسبة البحث النظري 30.3 بالمئة، بينما

احتلت المراجعات والعروض 3.2 بالمئة فقط، وكشفت نسبة البحث الميداني من إجمالي مقالات كل دولة عن ارتفاع هذه النسبة في السعودية إلى 100 بالمئة، يليها الأردن بنسبة 85.7 بالمئة، ثم مصر بنسبة 71.1 بالمئة، والإمارات بنسبة 62.5 بالمئة، وتنخفض النسبة في لبنان إلى 51.4 بالمئة، ثم الجزائر لتبلغ 43.3 بالمئة، وأخيراً تونس بنسبة 33.3 بالمئة.

تبلغ نسبة المقالات التي يتوافر عنها ملخص في الدورية العلمية 129 مقالة بنسبة 61.1 بالمئة من إجمالي مقالات علم الاجتماع. وعلى النقيض يوجد 73 مقالة لا يتوافر عنها ملخص بنسبة 34.6 بالمئة، إلى جانب وجود نسبة من المقالات يتوافر عنها ملخص، ولكن الملخص غير وافٍ، فأحياناً يكون جزء مقتطعاً من مقدمة البحث، أو يعرض لأحد أهداف البحث، وتبلغ هذه النسبة 4.3 بالمئة من إجمالي المقالات. ولا يتباين هذا التوزيع بتباين نوع المقالة، حيث يأخذ نفس التوزيع تقريباً سواء كانت المقالة بحثاً ميدانياً، أو نظرياً. ولكن بكل تأكيد لا يتوافر ملخص عن مقالات العروض والمراجعات بحكم طبيعة المقالة. وتختلف نسبة المقالات التي لا يتوافر عنها ملخص باختلاف الدول، حيث تصل النسبة إلى 100 بالمئة في لبنان، و44.4 بالمئة في تونس، و34.9 بالمئة في مصر، وتقل النسبة في الجزائر إلى 3.3 بالمئة، وعلى النقيض يوجد ثلاث دول تلتزم جميع مقالاتها بتوفير ملخص، هذه الدول هي الأردن والإمارات والسعودية.

أيضاً لا تلتزم كل المقالات بتوفير كلمات مفتاحية؛ فمن إجمالي 211 مقالة يوجد 88 مقالة فقط توفر كلمات مفتاحية، بنسبة 41.7 بالمئة. كما توضح البيانات أن عدد المقالات التي تلتزم بتوفير ملخص وكلمات مفتاحية يصل إلى 86 مقالة فقط بنسبة 40.7 بالمئة. ومن إجمالي المقالات التي يتوافر عنها ملخص (سواء ملخص وافٍ أم لا) والبالغ إجمالي عددها 138 مقالة، يوجد 88 مقالة فقط تلتزم بتوفير كلمات مفتاحية بنسبة 63.8 بالمئة. في مقابل 50 مقالة يوجد لها ملخص ولكن لا يوجد لها كلمات مفتاحية.

وتختلف نسبة المقالات من حيث التزامها بتوفير كلمات مفتاحية من دولة لأخرى، حيث تبلغ نسبة المقالات التي لا توفر كلمات مفتاحية في لبنان 100 بالمئة، يليها مصر بنسبة 78.3 بالمئة، والسعودية وتونس بنفس النسبة 44.4 بالمئة، والجزائر بنسبة 26.7 بالمئة، يليها الإمارات بنسبة 25 بالمئة، وأخيراً الأردن بنسبة 3.6 بالمئة.

خامساً: الممارسات المنهجية في مقالات علم الاجتماع

1 ـ المشكلة البحثية

أول ما يبدو من الباحث للقارئ أسلوبه في عرض المشكلة البحثية، ولعل شرح المشكلة البحثية يعطي أول انطباع حول تمكن الباحث من المنهج، فهناك عرض محكم للمشكلة البحثية، يقنع القارئ بما يسعى البحث أو المقالة إلى تناوله. وهناك عروض تكشف من البداية عن ضعف الباحث في الإمساك بأبعاد المشكلة البحثية، وهو ما سوف يترتب عليه

كشف كثير من تفاصيل الممارسة المنهجية. حاولت هذه الدراسة وضع بعض المؤشرات العامة محل الاتفاق، والتي قد تكون الحاكمة لصياغة المشكلة البحثية، منها مثلاً الاستعانة ببيانات أمبيريقية، والاستفادة من نتائج مراجعة التراث البحثي، والاستفادة من التراث النظري في عرض المشكلة البحثية. وهي مؤشرات تعكس رؤية شمولية تلمّ بالواقع **أولاً**، والتراث البحثي العلمي **ثانياً**، والتوجه النظري من جانب **ثالث**. وكشفت نتائج الدراسة عن أن المقالات التي تستشهد ببيانات أمبيريقية في صياغة المشكلة البحثية قد بلغت 54 مقالة من إجمالي 134 مقالة تمثل بحثاً ميدانياً، بنسبة 40.3 بالمئة، أي أن هناك 60 بالمئة تقريباً من المقالات لا تستعين ببيانات واقعية في صياغة المشكلة البحثية، وبناء على ذلك تعرض 80 مقالة مشكلتها البحثية بانفصال تام عن الواقع، وربما تحلق في فضاء نظري بحت يفتقد سياقه الواقعي، وتفتقد هذه الممارسة البحثية في بعدها المنهجي أول سمات العملية البحثية، وبخاصة في مقالات علم الاجتماع، من أنها تبدأ من الواقع وتنتهي إليه.

كذلك، لا يظهر في صياغة المشكلة البحثية توظيف لنتائج مراجعة التراث البحثي إلا في 48 مقالة فقط من إجمالي 134 مقالة، بنسبة 35.8 بالمئة، أي أن 86 مقالة بنسبة 64.2 بالمئة من إجمالي المقالات، صاغت مشكلتها البحثية دون توضيح الصلة بينها وبين التراث البحثي. لذلك تفتقد مثل هذه المقالات وضع المشكلة البحثية في سياق التاريخ العلمي لتناول الموضوع محل الدراسة.

ويتباين توزيع المقالات من حيث مدى تمتُّع صياغة مشكلتها البحثية بوضعها في سياقها الواقعي والعلمي، فهناك عدد من المقالات تلتزم في صياغة مشكلتها البحثية بوضعها في سياقها الواقعي، ووضعها في سياقها العلمي، ولكن هذه النوعية من المقالات يقل عددها إلى 28 مقالة فقط، بنسبة 21 بالمئة تقريباً، أي خمس مقالات علم الاجتماع تقريباً هي من نوعية المقالات التي يمكن وصف صياغة مشكلتها البحثية بأنها صياغة نموذجية إلى حد ما، بينما يختلف عدد المقالات التي تلتزم بأحد السياقين وتفتقد للآخر؛ فهناك مقالات تضع مشكلتها في سياق واقعي وتفتقد للسياق العلمي، ويبلغ عدد هذه المقالات 26 مقالة، بنسبة 19.4 بالمئة، وأخرى تضع المشكلة البحثية في سياقها العلمي، وتفتقد للسياق الواقعي، ويبلغ عدد هذه المقالات 20 مقالة بنسبة 14.9 بالمئة؛ وعلى النقيض يرتفع عدد المقالات التي تفتقد في صياغة مشكلتها البحثية أياً من السياقين إلى 60 مقالة بنسبة 44.8 بالمئة من إجمالي المقالات البحثية الميدانية.

ويكشف توزيع المقالات وفقاً للدولة حسب التزامها في صياغة مشكلتها البحثية بسياقها الواقعي والعلمي عن تباين واضح يكشف عن أنماط في صياغة المشكلة البحثية حسب البلدان العربية، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد تتضمن الدورية الواحدة باحثين من خارج الدولة. على أي حال، في النمط **الأول**، يكشف التوزيع النسبي للمقالات داخل كل دولة حسب التزام مقالاتها بالسياق الواقعي والعلمي في صياغة المشكلة البحثية عن أن نسبة المقالات التي تلتزم في صياغة مشكلتها البحثية بوضعها في سياقها الواقعي والعلمي ترتفع إلى 55.6 بالمئة في السعودية، يليها الإمارات بنسبة 40 بالمئة، ثم الأردن بنسبة 37.5 بالمئة، ولبنان

بنسبة 22.2 بالمئة، وتأتي مصر في المرتبة الخامسة بنسبة 13.6 بالمئة. وتظهر مقالات كل من تونس والجزائر خالية من السياق الواقعي والعلمي.

في النمط **الثاني**، وفي ما يتعلق بنسبة المقالات التي توظف البيانات الواقعية دون توظيف نتائج مراجعة التراث البحثي في صياغة المشكلة البحثية، فيأتي لبنان في المقدمة بنسبة 27.8 بالمئة من إجمالي مقالات الدوريات اللبنانية، يليها الأردن بنسبة 25 بالمئة، ثم مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 20.3 بالمئة من إجمالي مقالات الدوريات المصرية، ثم تونس والجزائر بنسبة 16.7 بالمئة و15.4 بالمئة لكل منهما على التوالي، ويغيب تماماً هذا النمط في صياغة المشكلة البحثية في كل من السعودية والإمارات.

أما النمط **الثالث** المتعلق بتوظيف نتائج مراجعة التراث البحثي في صياغة المشكلة البحثية دون الاستشهاد ببيانات واقعية، فتأتي في المرتبة الأولى الإمارات بنسبة 40 بالمئة، يليها السعودية بنسبة 33 بالمئة، ثم لبنان بنسبة 22.2 بالمئة، ثم الأردن بنسبة 20.8 بالمئة، ومصر بنسبة 10.2 بالمئة، ويختفي هذا النمط في مقالات كل من الجزائر وتونس.

وفي النمط **الرابع والأخير**، وهو نمط المقالات التي تفتقد صياغة مشكلتها البحثية أي سياق واقعي أو علمي، تحتل الجزائر المرتبة الأولى فيه بنسبة 84.6 بالمئة من إجمالي مقالات الدوريات الجزائرية، تليها تونس بنسبة 83.3 بالمئة من إجمالي مقالات الدوريات التونسية، ثم مصر بنسبة 55.9 بالمئة، فلبنان بنسبة 27.8 بالمئة، والإمارات حيث تسجل 20.0 بالمئة، والإمارات بنسبة 16.7 بالمئة، وأخيراً السعودية بنسبة 11.1 بالمئة.

الجدول الرقم (4)

التوزُّع النسبي لمقالات كل دولة حسب التزام صياغة المشكلة البحثية بالسياق الواقعي والعلمي

	سياق واقعي وعلمي	سياق واقعي دون سياق علمي	سياق علمي دون سياق واقعي	لا سياق	الجملة
الأردن	37.5	25.0	20.8	16.7	100.0
الإمارات	40.0	0.0	40.0	20.0	100.0
الجزائر	0.0	15.4	0.0	84.6	100.0
السعودية	55.6	0.0	33.3	11.1	100.0
تونس	0.0	16.7	0.0	83.3	100.0
لبنان	22.2	27.8	22.2	27.8	100.0
مصر	13.6	20.3	10.2	55.9	100.0
الإجمالي	**20.9**	**19.4**	**14.9**	**44.8**	**100.0**

الشكل الرقم (1)

نسبة المقالات التي تفتقد في صياغة المشكلة السياق الواقعي والعلمي حسب الدولة

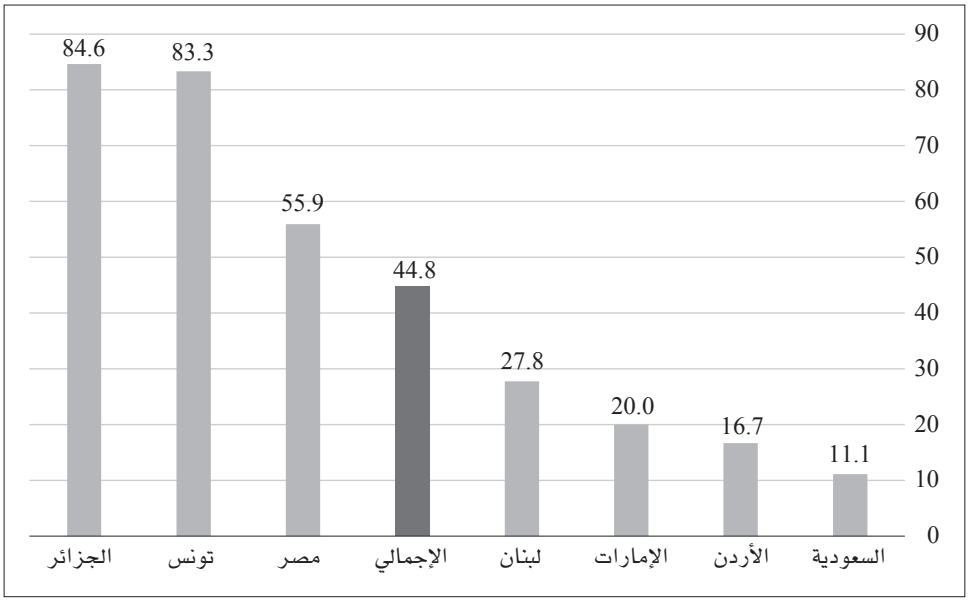

أما عن توزُّع مقالات كل نمط من الأنماط الأربعة على دول العيِّنة فيكشف عن نتائج مغايرة، ربما تحيلنا على استنتاجات مختلفة. فنمط صياغة المشكلة البحثية بالالتزام بالسياق الواقعي والعلمي تستحوذ الأردن على المرتبة الأولى فيه بنسبة 32.1 بالمئة، يليها مصر على 28.6 بالمئة من مقالاته، ثم السعودية بنسبة 17.9 بالمئة، فلبنان بنسبة 14.3 بالمئة، وأخيراً الإمارات بنسبة 7.1 بالمئة. ولا تظهر مقالات كل من الجزائر وتونس في هذا النمط.

أما النمط الثاني في صياغة المشكلة البحثية، الملتزم بالسياق الواقعي دون العلمي، فتتوزع مقالاته على البلدان لتحتل مصر المرتبة الأولى بنسبة 46.2 بالمئة، يليها الأردن بنسبة 23.1 بالمئة، ثم لبنان بنسبة 19.2 بالمئة، وتقل حصة الجزائر إلى 7.7 بالمئة، وأخيراً تونس بنسبة 3.8 بالمئة، وتختفي تماماً مقالات كل من الإمارات والسعودية في هذا النمط.

وتأخذ مقالات النمط الثالث، وضع مشكلة البحث في سياقها العلمي دون سياق واقعي، توزُّعاً مختلفاً. فتستحوذ مصر على المرتبة الأولى فيه بنسبة 30 بالمئة، يليها الأردن بنسبة 25 بالمئة، ثم لبنان بنسبة 20 بالمئة، وتأتي السعودية في المرتبة الرابعة بنسبة 15 بالمئة، ثم الإمارات بنسبة 10 بالمئة، وتختفي الجزائر وتونس في هذا النمط تماماً.

وفي النمط الأخير، نمط اللاسياق، الواقعي والعلمي، تحتل مصر المرتبة الأولى، حيث تستحوذ على أكثر من نصف مقالات هذا النمط بنسبة 55 بالمئة. يليها في المرتبة الثانية، وبفارق كبير، الجزائر بنسبة 18.3 بالمئة، ثم لبنان وتونس بنسبة 8.3 بالمئة لكل منهما، والأردن بنسبة 6.7 بالمئة، وأخيراً الإمارات والسعودية بنفس النسبة 1.7 بالمئة.

الجدول الرقم (5)
التوزُّع النسبي لأنماط صياغة المشكلة البحثية حسب الدولة

	سياق واقعي وعلمي	سياق واقعي دون سياق علمي	سياق علمي دون سياق واقعي	لا سياق	الإجمالي
الأردن	32.1	23.1	25.0	6.7	**17.9**
الإمارات	7.1	0.0	10.0	1.7	**3.7**
الجزائر	0.0	7.7	0.0	18.3	**9.7**
السعودية	17.9	0.0	15.0	1.7	**6.7**
تونس	0.0	3.8	0.0	8.3	**4.5**
لبنان	14.3	19.2	20.0	8.3	**13.4**
مصر	28.6	46.2	30.0	55.0	**44.0**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

الشكل الرقم (2)
توزُّع مقالات نمط اللاسياق حسب الدولة

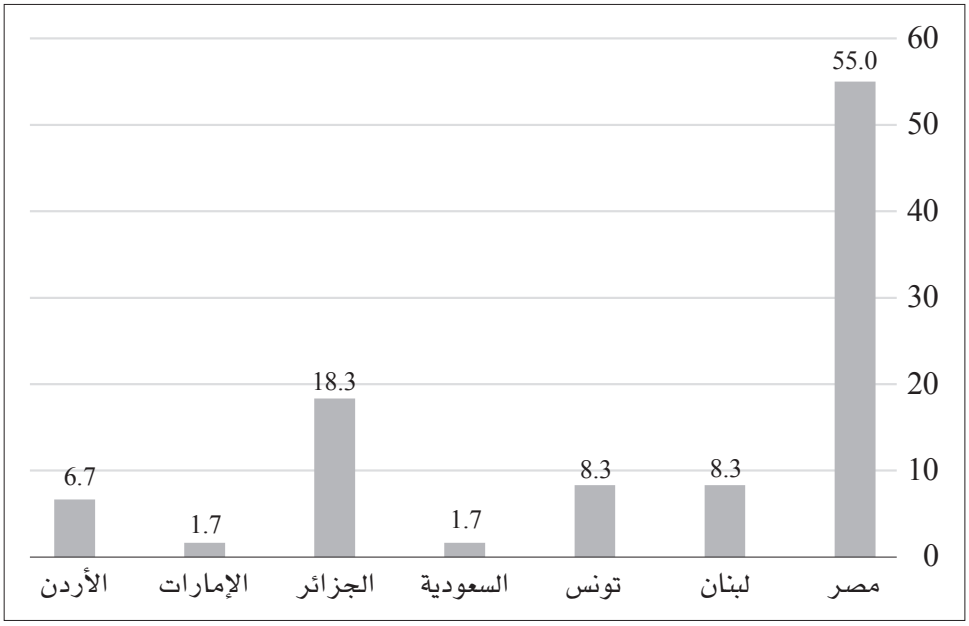

2 ـ مراجعة التراث البحثي

تعكس مراجعة التراث البحثي في العملية البحثية مدى إدراك الباحث لأهمية التراث البحثي، وتقديره لقيمة الإسهام المعرفي فيه، وجدية الباحث في التعامل مع هذه الأهمية والقيمة للتراث البحثي، وإلمامه بالسياق العلمي لتناول موضوع بحثه، وتوظيف نتائج مراجعة التراث البحثي، سواء في صياغة المشكلة البحثية، أو في تبرير الأهمية العلمية لموضوع بحثه، وتحديد الإسهام المعرفي المتوقع من الدراسة. على ذلك يمثل رصد أنماط مراجعة التراث البحثي ملمحاً من ملامح الممارسة المنهجية المتبعة في مقالات علم الاجتماع.

لقد كان من المتوقع أن نجد نمطين شائعين في التعامل مع الأدبيات، نمط النموذجي الملتزم بمتطلبات المراجعة العلمية للتراث البحثي وخطواتها، ونمط يأخذ فيه تقرير مراجعة التراث البحثي شكل العرض السردي لملخصات البحوث، ولكن كشفت بيانات تحليل مقالات علم الاجتماع عن وجود نمط ثالث وهو المقالات التي لا تجري مراجعة للتراث البحثي على الإطلاق، وتتعامل مع الدراسات السابقة فقط عند عرض نتائج البحث ومقارنتها بنتائج دراسات سابقة على نحو شكلي بحت، ربما استكمالاً للجوانب الشكلية للعملية البحثية.

على هذه الخلفية تبلغ نسبة المقالات التي تفتقد أي نمط من أنماط مراجعة التراث البحثي إلى 29.1 بالمئة من إجمالي المقالات ذات البحوث الميدانية في الدوريات العربية لعلم الاجتماع، وأكثر من ثلثي المقالات بنسبة 68.7 بالمئة يسود فيها نمط المراجعة السردية لملخصات البحوث، ولا تظهر المراجعات المنتظمة للتراث البحثي إلا في 2.2 بالمئة من مقالات علم الاجتماع في الدوريات العربية.

يكشف التوزع النسبي لمقالات كل دولة حسب نمط مراجعة التراث البحثي، عن أن العرض الذي يوضح التشابهات والاختلافات في التراث البحثي لا يظهر في مقالات السعودية إلا بنسبة 11.1 بالمئة، ومصر بنسبة 3.4 بالمئة. أما النمط الثاني لمراجعة التراث البحثي، وهو العرض السردي لملخصات منفصلة للبحوث فيظهر بنسبة 100 بالمئة في مقالات الإمارات، يليها مقالات الأردن بنسبة 91.7 بالمئة، ثم مقالات السعودية بنسبة 88.9 بالمئة، ومقالات مصر بنسبة 76.3 بالمئة، وتنخفض النسبة في مقالات لبنان إلى 44.4 بالمئة، وتبلغ النسبة بين مقالات الجزائر 23.1 بالمئة، وأخيراً تونس بنسبة 16.7 بالمئة. وأخيراً نمط المقالات التي تفتقد أي مراجعة للتراث البحثي فينتشر بنسبة 83.3 بالمئة بين مقالات تونس، تليها مقالات الجزائر بنسبة 76.9 بالمئة، ومقالات لبنان بنسبة 55.6 بالمئة، وفي المرتبة الرابعة تأتي مقالات مصر بنسبة 20.3 بالمئة، وأخيراً مقالات الأردن بنسبة 8.3 بالمئة، ويختفي هذا النمط بين مقالات كل من الإمارات والسعودية. تشير هذه البيانات، إذاً، إلى أن نمط مراجعة التراث البحثي بأسلوب يعرض التشابهات والاختلافات يظهر على استحياء بين مقالات دولتين فقط هما السعودية ومصر، ويختفي تماماً في مقالات باقي الدول، وعلى النقيض لا يظهر النمط الثالث، أي المقالات التي لا يوجد بها أي شكل لمراجعة التراث البحثي، في مقالات دولتين هما الإمارات والسعودية.

الجدول الرقم (6)

توزُّع مقالات كل دولة حسب نمط مراجعة التراث البحثي

	عرض يوضح التشابهات والاختلافات	عرض سردي لملخصات منفصلة	لا يوجد مراجعة للتراث البحثي	المجموع
مصر	3.4	76.3	20.3	**100.0**
لبنان	0.0	44.4	55.6	**100.0**
الجزائر	0.0	23.1	76.9	**100.0**
الأردن	0.0	91.7	8.3	**100.0**
الإمارات	0.0	100.0	0.0	**100.0**
تونس	0.0	16.7	83.3	**100.0**
السعودية	11.1	88.9	0.0	**100.0**
الإجمالي	**2.2**	**68.7**	**29.1**	**100.0**

الشكل الرقم (3)

نسبة المقالات التي تتبع نمط العرض السردي لملخصات التراث البحثي في كل دولة

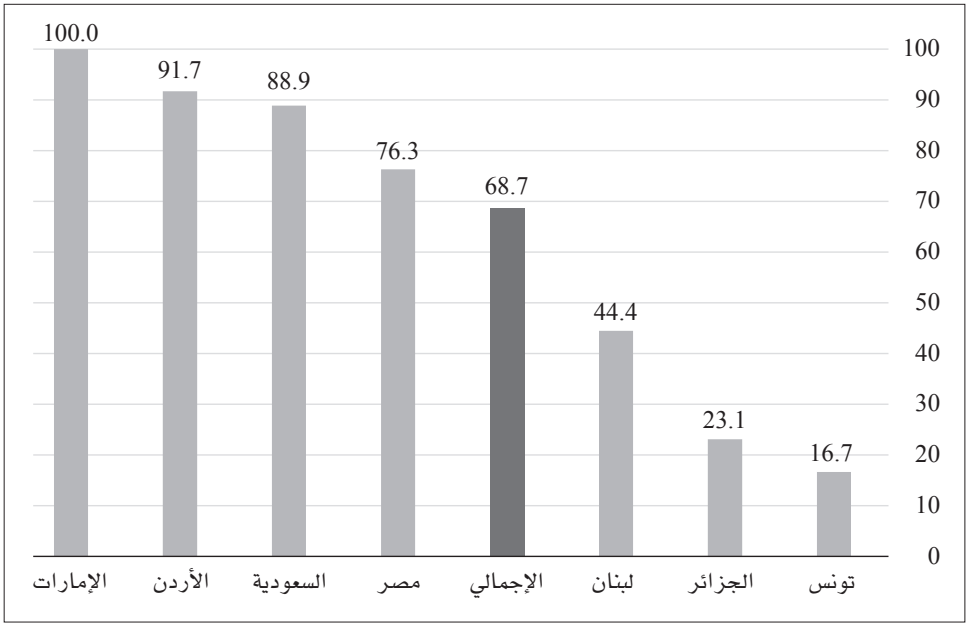

بينما يكشف التوزيع النسبي لمقالات كل نمط من أنماط مراجعة التراث البحثي حسب الدولة، عن أن نمط العرض السردي تتوزع مقالاته بنسبة 48.9 بالمئة في مصر، و23.9 بالمئة في الأردن، أي أن مقالات كل من مصر والأردن يستحوذان معاً على نسبة 72.8 بالمئة من مقالات هذا النمط، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع مقالات النمط السردي، يليهما

السعودية ولبنان بنسبة 8.7 بالمئة لكل منهما، والإمـارات بنسبة 5.4 بالمئة، ثم الجزائر وتونس بنسبة 3.3 بالمئة، و1.1 بالمئة لكل منهما على التوالي.

أما نمط التجاهل التام للتراث البحثي، فيظهر بنسب تتراوح بين 30.8 بالمئة في مصر، و25.6 بالمئة لكل من لبنان والجزائر، إلى أن هذه الدول الثلاث تستحوذ على ما مجموعه 82 بالمئة من مقالات هذا النمط، يليها تونس بنسبة 12.8 بالمئة، ثم الأردن بنسبة 5.1 بالمئة، وتختفي تماماً كل من الإمارات والسعودية في هذا النمط.

الجدول الرقم (7)
التوزُّع النسبي لمقالات أنماط مراجعة التراث البحثي حسب الدولة

	عرض يوضح التشابهات والاختلافات	عرض سردي لملخصات منفصلة	لا يوجد مراجعة للتراث البحثي	الإجمالي
مصر	66.7	48.9	30.8	**44.0**
لبنان	0.0	8.7	25.6	**13.4**
الجزائر	0.0	3.3	25.6	**9.7**
الأردن	0.0	23.9	5.1	**17.9**
الإمارات	0.0	5.4	0.0	**3.7**
تونس	0.0	1.1	12.8	**4.5**
السعودية	33.3	8.7	0.0	**6.7**
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

الشكل الرقم (4)
التوزُّع النسبي لمقالات نمط العرض السردي للتراث البحثي حسب الدولة

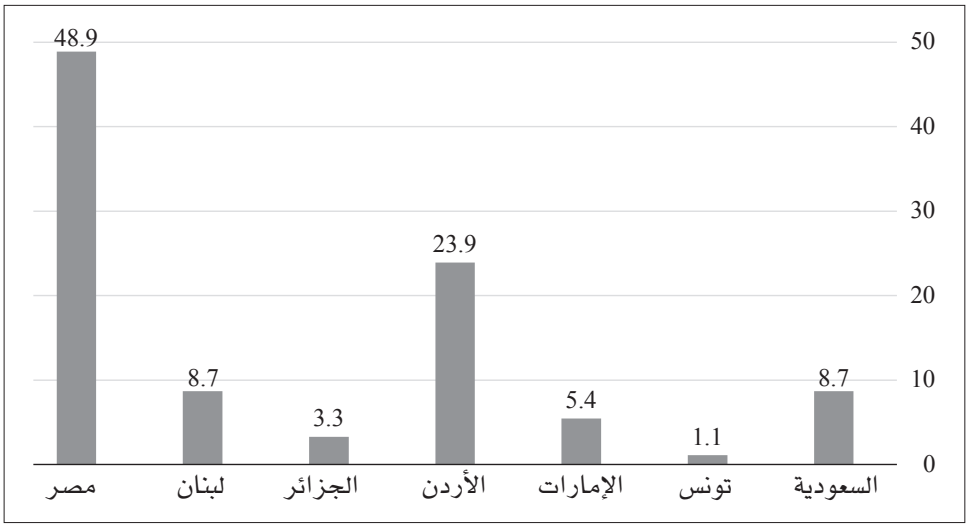

يقل عدد المقالات التي تستفيد بنتائج مراجعة التراث البحثي في تبرير الأهمية العلمية للبحث إلى 32 مقالة فقط بنسبة 23.9 بالمئة. وترتفع هذه النسبة في كل من لبنان والسعودية إلى 33.3 بالمئة، والأردن إلى 37.5 بالمئة، حتى تصل إلى أعلى نسبة الإمارات لتسجل 60 بالمئة، بينما تنخفض في مصر إلى 16.9 بالمئة، والجزائر إلى 7.7 بالمئة، وتختفي تماماً في تونس.

الشكل الرقم (5)

نسبة المقالات التي تستفيد بنتائج مراجعة التراث البحثي في تبرير أهمية الدراسة حسب الدولة

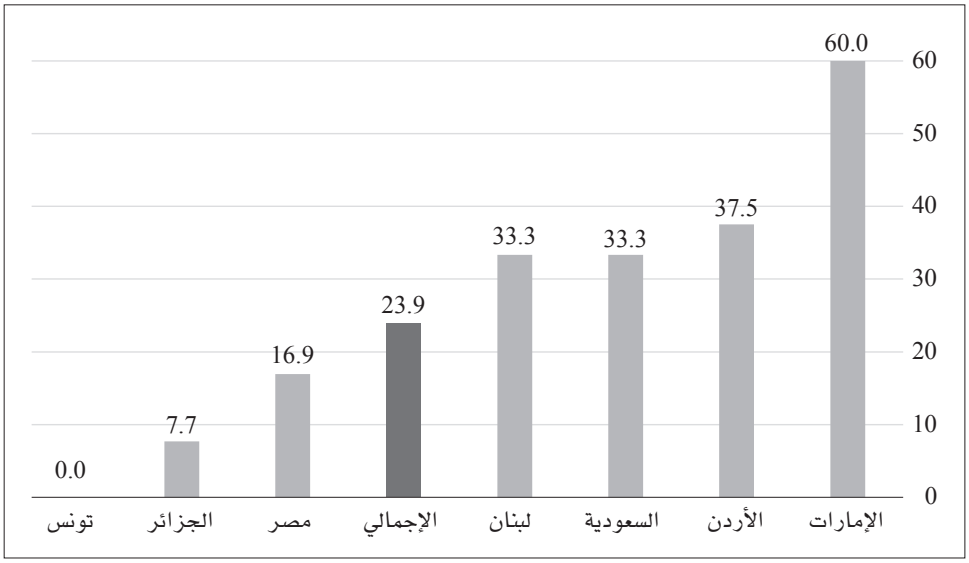

3 ـ توظيف النظريات العلمية

تكشف بيانات المقالات عن وجود 69 مقالاً من إجمالي مقالات البحوث الميدانية، لا تتبنى نظرية علمية، بنسبة 51.5 بالمئة، في مقابل 65 مقالاً بنسبة 48.5 بالمئة من إجمالي مقالات البحوث الميدانية تتبني نظرية علمية، وهذه ظاهرة في بحوث علم الاجتماع تستحق التوقف عندها، فما يزيد على نصف مقالات البحوث الميدانية لا تتبني توجهاً نظرياً محدداً. وتتباين نسبة المقالات التي لا تتبنى توجهاً نظرياً من دولة لأخرى، فترتفع في الجزائر إلى 84.6 بالمئة، يليها لبنان بنسبة 77.8 بالمئة، وفي كل من تونس والسعودية بنسبة 66.7 بالمئة، والأردن بنسبة 45.8 بالمئة، ومصر بنسبة 37.3 بالمئة، وأخيراً الإمارات بنسبة 20 بالمئة.

الجدول الرقم (8)

توزُّع مقالات كل دولة حسب تبني المقالة لتوجه نظري

	مصر	لبنان	الجزائر	الأردن	الإمارات	تونس	السعودية	الإجمالي
يوجد توجه نظري	62.7	22.2	15.4	54.2	80.0	33.3	33.3	**48.5**
لا يوجد توجه نظري	37.3	77.8	84.6	45.8	20.0	66.7	66.7	**51.5**
الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

حتى المقالات التي تعرض توجهاً نظرياً، فهناك مؤشرات تكشف عن أن تعامل نسبة لا بأس بها من مقالات علم الاجتماع مع النظريات العلمية في التخصص يعد تعاملاً شكلياً. فعلى مستوى الكتابة عن النظرية الموجهة للبحث، رجعت 14 مقالة فقط من إجمالي 65 مقالة إلى أصول المراجع حول النظرية المستخدمة، بينما المقالات البالغ عددها 51 مقالة الباقية تكتب عن النظريات من مراجع ناقلة عنها.

وما يكشف عن شكلية تبني التوجهات النظرية، هو مدى توظيف التوجهات النظرية في صياغة المشكلة البحثية، أو شرح المفاهيم، أو مناقشة النتائج؛ فقد كشفت البيانات عن وجود 33 مقالة، من إجمالي المقالات التي تتبنى توجهاً نظرياً، وظفت توجهها النظري بشكل أو بآخر في بحثها، أي أن نصف المقالات التي تتبني توجهاً نظرياً، يقتصر التوجه النظري على الكتابة عن النظرية المستخدمة دون ظهور أي انعكاس للنظرية المستخدمة في أجزاء أخرى من البحث، وتبلغ نسبة هذه المقالات 49.2 بالمئة من إجمالي المقالات التي تتبنى توجهاً نظرياً.

4 ـ نوع الدراسة: شيوع المنهج الكمّي

يسود المنهج الكمّي في 60.4 بالمئة من مقالات علم الاجتماع، وتقل نسبة الدراسات النوعية (الكيفية) إلى 15.7 بالمئة، بينما تبلغ نسبة البحوث التي تتبنى منهجاً كمّياً ونوعياً إلى 23.9 بالمئة. أي أن المناهج الكمّية تظهر في 84.3 بالمئة من مقالات علم الاجتماع، وهو ما يشير إلى شيوع نموذج منهجي يرى أن البحث الكمّي هو نموذج المنهج البحثي في علم الاجتماع.

يسود البحث الكمّي في مقالات الإمارات بنسبة 100 بالمئة، يليها الأردن بنسبة 91.7 بالمئة، ثم السعودية بنسبة 77.8 بالمئة، وتقل نسبة البحث الكمّي في الجزائر إلى 61.5 بالمئة، وتنخفض في مصر إلى 55.9 بالمئة، وتنخفض النسبة أكثر إلى 33.3 بالمئة في تونس، حتى تصل في لبنان إلى 22.2 بالمئة.

الجدول الرقم (9)

توزُّع مقالات كل دولة حسب نوع المنهج

	مصر	لبنان	الجزائر	الأردن	الإمارات	تونس	السعودية	الإجمالي
دراسة كمية	55.9	22.2	61.5	91.7	100.0	33.3	77.8	**60.4**
دراسة كمية وكيفية	23.7	55.6	23.1	4.2	0.0	33.3	22.2	**23.9**
دراسة كيفية	20.3	22.2	15.4	4.2	0.0	33.3	0.0	**15.7**
الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

تبلغ نسبة المقالات التي تعتمد على عينات احتمالية من إجمالي مقالات البحوث الميدانية 31.3 بالمئة فقط، أي أقل من ثلث المقالات، وترتفع النسبة في المقالات الكمّية التي تتبع الاعتماد على عينات احتمالية إلى 43.2 بالمئة من إجمالي المقالات الكمّية، وتنخفض النسبة إلى 21.9 بالمئة من المقالات التي تتبع الدمج بين المنهج الكمّي والمنهج النوعي، وهو ما يؤكد أن السائد في البحوث الكمّية في علم الاجتماع أنها تعتمد على عينات غير احتمالية. وتظهر نسبة من المقالات تبلغ 8.2 بالمئة لا توضح نوع العيِّنة المتبعة في الدراسة.

ترتفع نسبة مقالات علم الاجتماع التي تعتمد على عينات احتمالية في السعودية إلى 77.8 بالمئة، يليها الأردن بنسبة 66.7 بالمئة، بينما تنخفض بفارق كبير في باقي الدول، فتبلغ في الجزائر 23.1 بالمئة، ومصر 22 بالمئة، وتسجل في الإمارات 20 بالمئة، وتبلغ في تونس 16.7 بالمئة، حتى تصل إلى 5.6 بالمئة في لبنان.

5 ـ مناقشة النتائج

تبلغ عدد المقالات التي لا تكتفي بعرض تحليل البيانات، وتناقش نتائج الدراسة وصولاً إلى استخلاصات ونتائج 53 بالمئة فقط بنسبة 39.6 بالمئة من إجمالي المقالات الميدانية، في مقابل 81 مقالة بنسبة 60.4 بالمئة تكتفي بعرض تحليل البيانات، ولا تتطرق إلى مناقشة نتائج تحليل البيانات. ويعكس ذلك قصوراً في الممارسة المنهجية قد لا يفرق بين تحليل البيانات، وبين مناقشتها، أو يتصور أن تحليل البيانات هو في حد ذاته نتائج الدراسة.

تبلغ نسبة المقالات التي تناقش نتائج تحليل البيانات في الجزائر 7.7 بالمئة فقط، وترتفع في تونس إلى 16.7 بالمئة، وتسجل النسبة في لبنان 22.2 بالمئة، حتى تبلغ في مصر 35.6 بالمئة، وترتفع في الإمارات إلى 60 بالمئة، والسعودية 66.7 بالمئة، حتى تبلغ في الأردن 70.8 بالمئة.

الجدول الرقم (10)

توزّع المقالات حسب وجود مناقشة لنتائج الدراسة في كل دولة

	مصر	لبنان	الجزائر	الأردن	الإمارات	تونس	السعودية	الإجمالي
لا توجد مناقشة للنتائج	64.4	77.8	92.3	29.2	40.0	83.3	33.3	**60.4**
توجد مناقشة للنتائج	35.6	22.2	7.7	70.8	60.0	16.7	66.7	**39.6**
الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وتكاد تنقسم مقالات علم الاجتماع حسب اعتماد توصيات للدراسة إلى وجود 69 مقالة من المقالات ذات الدراسات الميدانية بنسبة 51.5 بالمئة تقدم توصيات للدراسة، وهي نوعية من الدراسات يقدم فيها الباحث نفسه على أنه خبير ناصح لصانع القرار، وأن الهدف من البحث العلمي هو تقديم توصيات، حتى وإن كان البحث لا يوصف بأنه بحث تطبيقي أو تدخلي.

6 ـ استخدام المراجع

فضلت الدراسة في هذه الجزئية التوقف عند ملمح مهم للتعامل مع المراجع الأجنبية، قد يكشف عن أن الممارسة المنهجية في بحوث علم الاجتماع تتسم بالممارسة الشكلية، وهو نمط الاكتفاء بالرجوع إلى المراجع الأجنبية في مراجعة التراث البحثي فقط، وغياب الرجوع إلى المراجع الأجنبية في أجزاء أخرى من البحث، وبخاصة الأجزاء التي قد يكون حضور هذه المراجع فيها حضوراً وجوبياً، مثل الكتابة عن التوجهات النظرية أو شرح المفاهيم. فبعد حذف المراجع الأجنبية التي تم سرد ملخصاتها في مراجعة التراث البحثي، وحصر المراجع الأجنبية التي تم الرجوع إليها في أجزاء أخرى في البحث، كشفت البيانات عن وجود 24 مقالة بنسبة 17.9 بالمئة لا يوجد بها مراجع أجنبية، وعدد 46 بنسبة 34.3 بالمئة يتراوح عدد المراجع الأجنبية فيها بين مرجع واحد وخمسة مراجع أجنبية، إلى جانب 31 مقالة بنسبة 23.1 بالمئة يتراوح عدد المراجع الأجنبية بها بين 6 و10 مراجع أجنبية، وتبلغ نسبة المقالات التي يزيد فيها عدد المراجع الأجنبية (غير المستخدمة في مراجعة التراث البحثي) على عشرة مراجع إلى 24.6 بالمئة، أي نحو ربع المقالات في علم الاجتماع.

الجدول الرقم (11)

توزُّع المقالات حسب عدد المراجع الأجنبية باستثناء الدراسات السابقة

	لا يوجد	حتى 5 مراجع أجنبية	من 6 حتى 10 مراجع أجنبية	أكثر من 10 مراجع أجنبية	الإجمالي
عدد المقالات	24	46	31	33	**134**
نسبة مئوية	17.9	34.3	23.1	24.6	**100.0**

وعلى ما يبدو أن هناك مشكلة فعلية في الاستفادة من المراجع الأجنبية في مقالات علم الاجتماع في أغلب بلدان الوطن العربي. حيث يبلغ متوسط عدد المراجع الأجنبية (غير المستخدمة في مراجعة التراث البحثي) إلى 8.1 مرجع فقط، على مستوى إجمالي المقالات. يرتفع هذا المتوسط إلى 14.3 مرجع أجنبي في السعودية، تليها الإمارات بمتوسط 13 مرجعاً، ثم تونس بمتوسط 12.3 مرجع، ثم لبنان بمتوسط 10 مراجع. بينما ينخفض في ثلاث دول عن المتوسط العام، ليسجل في مصر 8 مراجع فقط، يليها الأردن بمتوسط 5.5 مرجع، وأخيرا الجزائر بمتوسط 2.2 مرجع.

الشكل الرقم (6)

توزُّع البلدان حسب متوسط عدد المراجع الأجنبية باستثناء المستخدمة في مراجعة التراث البحثي

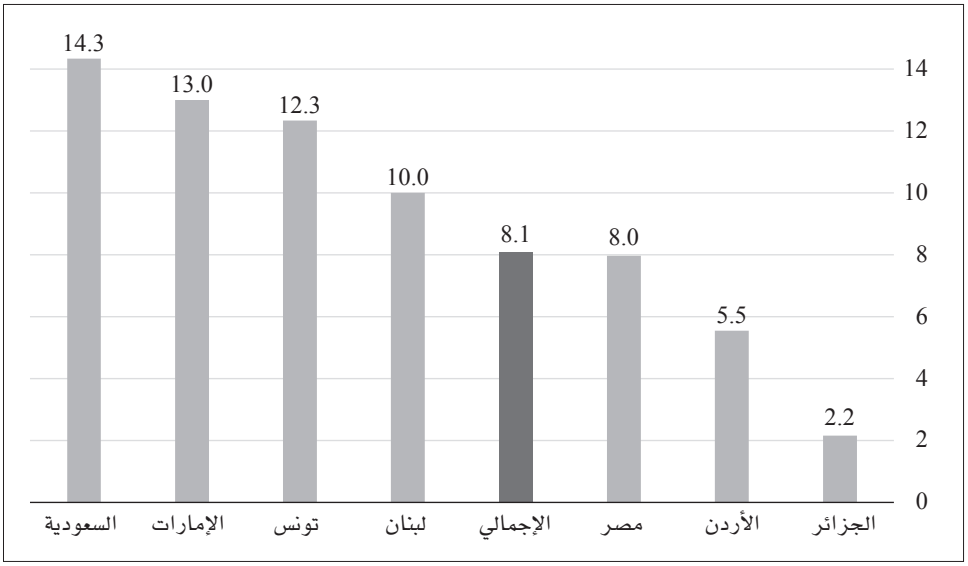

7 ـ النماذج المنهجية

حاول عدنان الأمين (2013) تنميط النماذج المنهجية في البحث التربوي، وميَّز بين عدة نماذج منهجية أهمها من حيث الإسهام المعرفي هو النموذج التحليلي، إضافة إلى نماذج منهجية أخرى قد تبتعد عن الإسهام المعرفي، وتسعى في ممارستها المنهجية إما إلى الشكلانية العلمية، أو التجريبية المجردة التي تكتفي بجمع بيانات وتحللها، أو التي يتقمص فيها الباحث دور الناصح. وكشفت دراسة الأمين عن تراجع نسبة النموذج التحليلي في البحث التربوي. واسترشاداً بتنميط عدنان الأمين، حاولنا رصد هذه النماذج المنهجية في مقالات علم الاجتماع فكشفت البيانات عن أن مقالات البحوث الميدانية في علم الاجتماع يسودها النموذج البحثي التجريبي في 85 مقالة بنسبة 63.4 بالمئة، وينخفض عدد المقالات التي تتبع النموذج التحليلي إلى 32 مقالة بنسبة 23.9 بالمئة. وتراجع في نسبة نموذج المنهج التطبيقي في علم الاجتماع إلى 3 بالمئة فقط، ربما بحكم طبيعة التخصص، مقارنة بتخصصات أخرى مثل البحث التربوي، أو تخصصات الخدمة الاجتماعية، التي قد ترتفع فيها الممارسة المنهجية التطبيقية بدرجات أكبر.

الجدول الرقم (12)

توزّع المقالات حسب النماذج المنهجية

	تجريبية مجردة	النموذج التحليلي	النمط التطبيقي	النموذج التقييمي	الإجمالي
عدد المقالات	85	32	4	13	134
نسبة مئوية	63.4	23.9	3.0	9.7	100.0

سادساً: مناقشة النتائج

كشف تحليل بيانات مقالات علم الاجتماع، عن نتائج جوهرية، قد تكون غير مفاجئة، عن واقع الممارسة المنهجية في البحث العلمي في مجال علم الاجتماع، وتكشف مقارنة هذه النتائج مع ما انتهت إليه مراجعة المقالات التربوية، عن سمات عامة للبحث العلمي، قد تشمل أيضاً تخصصات علمية أخرى، على مستوى البلدان العربية. ولعل أول وأهم هذه السمات هو ما يمكن أن نطلق عليه غلبة الطابع الشكلي في البحث العلمي الاجتماعي. فأجزاء المقالة العلمية قد تمثل جزراً منفصلة، على نحو غير مترابط، بداية من صياغة المشكلة البحثية التي تتم بمعزل عن أي سياق واقعي أو علمي، وعرض التوجهات النظرية على نحو لا يضيف إلى صياغة المشكلة أو مناقشة النتائج، وأيضاً الطرق المتبعة في مراجعة التراث البحثي، بأسلوب سردي لملخصات منفصلة، يمثل عرضاً شكلياً، مفروضاً على الباحث إجراؤه لاستكمال شكل المقالة العلمية، ولا يستفاد بنتائج مراجعة التراث البحثي في صياغة المشكلة أو تبرير أهمية الدراسة، ويظهر فقط بشكل مجتزأ عند مناقشة نتائج الدراسات

بذكر النتيجة التي تم الوصول إليها ومقارنتها بنتائج دراسات سابقة، حتى وإن اتفقت معها، فلا تبرر هذه المقالات جدوى هذه النتيجة التي أكدتها دراسات سابقة. وصولاً إلى توظيف المراجعة الأجنبية. ومن النتائج المهمة أيضاً، ضعف الإسهام المعرفي في بحوث علم الاجتماع، وهي نتيجة تتفق أيضاً مع ما انتهت إليه مراجعة المقالات في مجال التربية، فيغلب على مقالات علم الاجتماع النماذج المنهجية التي تتبع النموذج التجريبي المجرد، وتنخفض نسبة النماذج التي تتبع النموذج التحليلي، حتى وإن ارتفعت نسبة هذا النموذج في مقالات علم الاجتماع، مقارنة بنسبته في المقالات التربوية، إلا أنه يوجد في أقل من ربع مقالات علم الاجتماع. ومن النتائج المتماثلة بين مقالات علم الاجتماع والتربية، شيوع الاعتماد على المناهج الكمّية، وتراجع الاعتماد على المناهج الكيفية، وهو ما يترتب عليه انتشار الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات، واللجوء إلى التحليل الإحصائي، الذي يقتصر في أغلب الدراسات على التحليل الإحصائي الوصفي، باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وتراجع استخدام مقاييس إحصائية متقدمة.

وعلى مستوى مقالات علم الاجتماع، فقد كشف التحليل على مستوى البلدان، عن شيوع أنماط من الممارسة المنهجية في بلدان دون غيرها، رغم وجود قواسم مشتركة، إلا أن هناك سمات يمكن تلمُّسها، هي أكثر التزاماً بشكلية الممارسة المنهجية، أو الإسهام المعرفي في مجال التخصص، قد تنتشر في بلدان دون غيرها.

تؤكد هذه النتائج وجود قواسم مشتركة عديدة بين مقالات علم الاجتماع ومقالات التربية، وهذه القواسم المشتركة قد تتسع لتشمل تخصصات علمية أخرى، وهو يصف أوضاع البحث العلمي الاجتماعي في البلدان العربية.

المراجع

الأطرش، عبد القادر (2016). «تركيبة مضامين أطروحات الدكتوراه حول العالم العربي في الجامعات الفرنسية.» في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر). **الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول)**. تونس: منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية.

الأمين، عدنان (2013). «سوسيولوجيا البحث التربوي في البلدان العربية.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، نظّمته الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وشبكة المعلومات العربية التربوية، 1 ـ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر.

الأمين، عدنان (2016). «وساوس البحث التربوي في الجامعات العربية.» **الأبحاث التربوية:** العدد 26.

بامية، محمد (2015). **العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية**. بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

بدوي، أحمد موسى (2008). «الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة في الجامعات المصرية.» إشراف محمد حافظ دياب وثروت محمد شلبي (أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنها).

بدوي، أحمد موسى (2010). «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة.» **إضافات:** العدد 12، خريف.

بدوي، أحمد موسى (2014). «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية: حالة المشرق العربي.» في: ساري حنفي، نورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بلفقير، فاطمة الزهراء (2016). «أن تكتب رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية: الاتجاهات الرئيسية للبحث في مستوى الرسائل بالجامعة المغربية.» في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر). **الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول).** تونس: منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية.

بن غبريط ـ رمعون، نورية وجيلالي المستاري (2014). «إنسانيات: تجربة مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.» في: ساري حنفي، نورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

التايب، عائشة (2016). «الأطروحة الجامعية في مجال العلوم الاجتماعية بدول الخليج العربي: اتجاهات البحث وسياقات الإنتاج.» في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر). **الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول).** تونس: منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية.

حنفي، ساري وريغاس أرفانيتس (2015). **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخليفة، عبد الله بن حسين (2014). «التكوين العلمي في علم الاجتماع: حالة السعودية.» في: ساري حنفي، نورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

زايد، أحمد (2016). «العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته (مرحلة الدكتوراه نموذجاً).» في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر). **الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق (الجزء الأول).** تونس: منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية.

العتيبي، عبد المحسن سعد (1993). «دراسة تقويمية للأبحاث المنشورة في دورية التربية المستمرة.» **مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية:** السنة 5، العدد 2.

كداي، عبد اللطيف (2013). «اتجاهات البحث الأكاديمي في كلية علوم التربية بالرباط.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة

المضافة، نظّمته الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وشبكة المعلومات العربية التربوية، 1 ـ 2 تشرين الثاني/نوفمبر.
هاشم، رضا (2013). «واقع البحث التربوي في رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية البنات جامعة عين شمس.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، نظّمته الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وشبكة المعلومات العربية التربوية، 1 ـ 2 تشرين الثاني/نوفمبر.
هراس، المختار (2015). «دوريات العلوم الاجتماعية العربية: مناهج ومداخل ومقاربات.» ورقة خلفية لتقرير المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر

ناصيف نصار

يقدم ناصيف نصار في هذا الكتاب بناءه الفلسفي لموضوع السلطة، بأسلوب تحليلي ونسقي لا مثيل له بإجماع النقّاد في الفكر السياسي العربي؛ فيتجاوز الدرس الخلدوني الذي تشبّع منه في شبابه، باعتماد مفهوم معياري للسلطة، في مقابل مفهوم السيطرة، من دون خروج من عالم الإنسان الاجتماعي. ويدخل في حوار نقدي مع تاريخ الفلسفة السياسية في الغرب من أفلاطون إلى رولز، واضعاً المادة التاريخية في خدمة بنائه النظري الأصيل.

وهكذا إذا كان **العقد الاجتماعي** قد جاء استجابة لظروف اجتماعية وسياسية وثقافية كانت أوروبا تعيشها في القرن الثامن عشر ومهّد بالتالي لقيام الثورة الفرنسية، فإن **منطق السلطة** يأتي استجابة، على المستوى الفلسفي، لحاجة المجتمع العربي العميقة إلى التحرر من أنظمة السيطرة والاستبداد.

447 صفحة
الثمن: 22 دولاراً أو ما يعادلها